III. طرق قياس النشاط الاقتصادي

يستخلص من دراسة حلقة التيار الدائري (الإنتاج – الدخل – الإنفاق) بأن القيام بعملية الإنتاج تؤدي إلى تولد الدخل الذي بدوره يؤدي إلى خلق الإنفاق

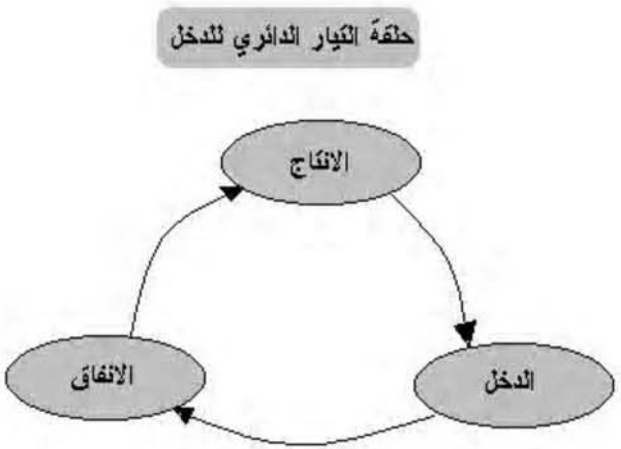

وعليه وحتى نقيس النشاط الاقتصادي ، نتبع إحدى الطرق التالية:

- طريقة الإنتاج
- طريقة الدخل
- طريقة الإنفاق

1. طريقة الإنتاج

A-تعاريف

a- تعريف الإنتاج الكلي LA Production National (P)

يعبر الإنتاج الكلي la Production عن مجموع الناتج من السلع والخدمات النهائية القابلة للإشباع النهائي (استهلاك نهائي للسلع والخدمات) والذي أنتجته المؤسسات الإنتاجية (قطاع الإنتاج).

كما يمكن تعريفه بأنه: " القيمة النقدية لكامل المنتجات النهائية من السلع والخدمات الاقتصادية التي أنتجها المجتمع (المؤسسات الإنتاجية) مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة": فإذا كانت لدينا البيانات التالية:

المؤسسات الإنتاجية	الإنتاج النهائي لكل مؤسسة
المؤسسات المنتجة للسلعة A	110
المؤسسات المنتجة للسلعة B	200
المؤسسات المنتجة للسلعة C	300
المجموع الكلي	610

إن تقييم النشاط الاقتصادي بهذا الأسلوب ووفق هذا التعريف السابق فسيكون تقييما مبالغ فيه. وهذا بحكم أن الإنتاج هو عملية خلق منتجات نهائية من خلال تحويل لسلع ومواد وجدت سابقا ومنه يصبح هذا المؤشر لا يعبر عن قيمة النشاط الحقيقي والمبذول فعلا من قبل أفراد المجتمع خلال الفترة المدروسة وعليه فإن الرقم 610 جد مضخم. حيث كل مؤسسة قد تكون استعملت منتوج مؤسسات أخرى وعليه سيكون الرقم مضخم بقدر ما استخدمته المؤسسات من إنتاج المؤسسات الأخرى (إعادة احتساب القيم أكثر من مرة).

وتفاديا لذلك عند قياس النشاط الاقتصادي من خلال تيار الإنتاج يعتمد على مجمع آخر أكثر دقة يعرف بالناتج Le Produit الكلي (ما نتج عن العملية فقط) للتعبير عما أضافه المجتمع فقط في العملية الذي يمكن تعريفه كما يلي

b- تعريف الناتج الكلي

يعرف الناتج الكلي على أنه مجموع الناتج الجاري (أي عملية تدفق و استمرار عبر الزمن- فترة) من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق (وليس بأسعار التكلفة أي أن لها قيمة في السوق لذا البعض يستعمل مصطلح اقتصادية) خلال فترة زمنية معينة. ومنه يمكن أن ينظر إلى الناتج الكلي (الوطني) على أنه القدر الكلي من الإنتاج الجاري للمجتمع والمتدفق خلال فترة زمنية معينة.

وهناك عدة طرق لقياس الناتج الوطني منها على الخصوص:

* طريقة المنتجات النهائية و * طريقة القيمة المضافة

• طرق وكيفية قياس الناتج الكلي le Produit National

وهناك عدة طرق لقياس الناتج الوطني منها على الخصوص: طريقة المنتجات النهائية و طريقة القيمة المضافة

a- طريقة المنتجات النهائية

تعتمد هذه الطريقة على تجميع قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة والتي لم تستخدم كمستلزمات إنتاج. إلا أنه عند الأخذ بهذه الطريقة يجب مراعاة خطر التكرار والازدواجية في الحساب وهذا باستبعاد كل المنتجات النهائية التي ستدخل في إنتاج منتجات أخرى لأن هذه المنتجات هي منتجات وسيطية بحكم أنها تستعمل في إنتاج سلع أخرى حتى وإن كانت نهائية بالنسبة للمؤسسة وأنها ستستعمل مباشرة من طرف الأفراد إلا أنه بحكم استعمالها في إنتاج سلع أخرى (كمادة السكر) فيجب استبعاد من إنتاج السكر ما استخدم من هذه المادة في إنتاج سلع أخرى. وعليه عيب هذه الطريقة يكمن في كيفية معرفة السلع النهائية الوسيطية مثلا إذا كان الانتاج النهائي للسكر هو 1000 وحدة فما هو القدر الذي استخدم في صناعة المنتجات التي تعتمد على السكر(الحلويات، المعجون، المشروبات . . .).

إن هذه العيوب والانتقادات تجعل من الأرقام المتحصل عليها وفقها ليست دقيقة بالقدر المطلوب لأنها قد تكون بالزيادة كما قد تكون بالنقصان وهذا سبب كاف في صالح اعتماد الطريقة الثانية وهي طريقة القيمة المضافة.

إذا كانت البيانات التالية تمثل مراحل إنتاج الخبز وهي : إنتاج المزارع هو 110 بينما إنتاج المطاحن 200 وإنتاج المخابز قدر بـــ300 مع العلم أن المزارع قد استخدم 10 وحدات كبذور.

فالرقم 300 الأخير وإن كان يمثل قيمة المنتوج النهائي الخبز إلا أنه مازال مضخم بمقدار 10 والتي تمثل قيمة البذور التي تعد من إنتاج السنة السابقة لذا يجب خصم هذه القيمة بالإضافة إلى أن هذا المنتوج النهائي قد يستعمل لأغراض أخرى

b- طريقة القيمة المضافة

إن القيمة المضافة تعبر عن الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية للسلعة من جهة وقيمة السلعة الوسيطة (السلع التي استعملت كمواد الأولية) التي تدخل في تركيب هذه السلعة من جهة أخرى.

وبالرجوع إلى المثال السابق مع العلم أن القطاع الأول هو قطاع المزارع والمنتج للقمح أما القطاع الثاني يمثل قطاع المطاحن المنتج للدقيق أما المؤسسات الأخير فتمثل قطاع المخابز المنتج للخبز. مع العلم أن القطاع الأول قد استخدم 10 قمح كبذور وتحت فرضية أن كل قطاع يبيع كل ما إنتاجه فيصبح الجدول السابق على النحو التالي.

القطاعات	الاستخدامات الوسيطة CI	الإنتاج النهائي لكل قطاع P	القيمة المضافة VA
ق. المزارع (السلعة A)	10	110	100
ق. المطاحن(السلعة B)	110	200	90
ق. المخابز (السلعة C)	200	300	100
الإجمالي	420	610	290

منه يصبح الناتج الكلي هو 290 وليس 610 وقت حساب إنتاج كل القطاعات أو 300 كما كان عليه وقت استخدام طريقة المنتجات النهائية وبذلك يعبر الناتج بهذه الطريقة عما أضافه المجتمع المدروس كقيمة (خيرات) لما كان موجودا في السابق وبالتالي تعد هذه الطريق من أفضل الطرق المستعملة في حساب الناتج الكلي لتميزها بالسهولة ولتجنبها الازدواجية في الحساب. ومنه الناتج الداخلي الإجمالي يعبر عما أنتج داخل الرقعة الجغرافية ما هو إلا مجموع القيم المضافة

$$\sum_{i=1}^{n} VA_i = \sum_{i=1}^{n} (P_i - CI_i) = \sum_{i=1}^{n} P_i - \sum_{i=1}^{n} CI_i$$

ولكن ومن خلال التعريف يجب أن يكون الناتج مقيم بأسعار السوق لذا يجب تحميله بما فرض عليه من ضرائب غير مباشرة (لأنها ستزيد من القيمة السوقية للمنتوج) كما يجب استبعاد قيمة ما استفادت منه مختلف المؤسسات الإنتاجية من إعانات (لأن اتجاهها عكس اتجاه الضرائب فستؤدي إلى تخفيض سعر المنتوج)

وإذا ما أخذنا كمثال فقط بأن الضرائب غير المباشرة تتمثل على الخصوص في الرسم على القيمة المضافة TVA والحقوق والرسوم الجمركية (DTI) و كمثال عما استفادت منه مختلف المؤسسات الإنتاجية من إعانات الإنتاج فتتمثل بالخصوص في إعانات الاستيراد يحسب الناتج الداخلي وفق العلاقة التالية

الناتج الداخلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة+الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} VA_i + TVA + DTI - Sub_{importqtion}$$

B- مختلف مفاهيم الناتج (مراحل الحساب)

a- الناتج الداخلي الإجمالي PIB والناتج الوطني الإجمالي PNB

إن المجمع الذي تم التوصل إليه لا يمثل كل ما أنتجه أفراد المجتمع خلال الفترة المدروسة حيث هناك بعض عناصر الإنتاج التي هي مملوكة لأفراد المجتمع قد استخدمت خارج الحدود الجغرافية للدولة كنشاط الخطوط الجوية الجزائرية في الخارج أو اليد العاملة الجزائرية في الخارج. ومنه يجب إضافة نصيب هذه العناصر إلى قيمة الناتج المتحصل عليه

كما أن هذه القيمة قد حُمِّلَتْ بإنتاج عناصر إنتاج مملوكة للغير ولكن قد زاولت نشاطها داخل الحدود الجغرافية للدولة كنشاط مختلف الشركات العاملة بالجزائر

ومنه سيكون هناك مجمعان المجمع الأول يعبر عما هو وطني ومجمع آخر يعبر عما هو داخلي أو محلي

- الناتج الوطني : يعبر عما أنتجته عناصر الإنتاج الوطنية وفقط بغض النظر عن مكان نشاطها سواء أكان بالداخل أم بالخارج
- الناتج الداخلي (المحلي) :يعبر عما أنتج فقط داخل الدولة أو الرقعة الجغرافية بغض النظر عن جنسية مالك عناصر الإنتاج

أ- تعريف الناتج الداخلي الإجمالي : (PIB)

يعرف (PIB) بأنه مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية المقيمة بأسعار السوق والمنتجة في اقتصاد معين (أي داخل الرقعة الجغرافية) خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية المالك لعناصر الإنتاج. كما يعرف بأنه قيمة ما انتج من سلع وخدمات نهائية داخل الرقعة الجغرافية بعناصر إنتاج متواجدة داخل هذه الحدود

ب- تعريف الناتج الوطني الإجمالي: (PNB)

يعبر عن القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة من طرف عناصر الإنتاج المملوكة للمقيمين فقط سواء تواجدت داخل أو خارج الحدود الجغرافية (أي يجب استبعاد نشاط غير المقيمين وإضافة نشاطات المقيمين بالخارج)

كما يعبر عن مجموع القيم السوقية لما تنتجه مختلف فروع الاقتصاد الوطني في جميع أنحاء العالم لمدة معينة دون حساب ما أنتجه المقيمون في البلد من غير رعاياه

وبذلك يصبح النشاط الداخلي أو المحلي أساسه الرقعة الجغرافية بينما النشاط الوطني فأساسه وطني أو جنسية عناصر الإنتاج والفرق بين المجمعين يطلق عليه بصافي دخل الملكية (حيث مصطلح الملكية يعبر عن ملكية عناصر الإنتاج) من وإلى الخارج

- الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + إنتاج المؤسسات الوطنية العاملة بالخارج – إنتاج المؤسسات الإنتاجية الأجنبية العاملة بالتراب الوطني

الناتج الوطني الإجمالي=الناتج المحلي الإجمالي+عوائد عوامل الإنتاج الموظفة بالخارج–عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة بالتراب الوطني

صافي دخل الملكية = عوائد عوامل الإنتاج الموظفة بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة بالتراب الوطني

أو

صافي دخل الملكية=إنتاج المؤسسات الوطنية العاملة بالخارج – إنتاج المؤسسات الإنتاجية الأجنبية العاملة التراب الوطني

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي + صافي دخل الملكية

كما أن هناك مجمعات أخرى تقرن بمصطلحي الوطني أو المحلي كالاستثمار الوطني والاستثمار المحلي، الدخل الوطني والدخل المحلي ... والتي تعالج بنفس الكيفية.

b- الناتج الوطني الإجمالي PNB والناتج الوطني الصافي PNN

إن المجمع الاقتصادي المتحصل عليه سابقا سواء PNB أو PIB مازال لا يمثل القيمة الحقيقية التي أضافها المجتمع خلال الفترة المدروسة لأنها مازالت محملة بجزء من إنتاج السنوات السابقة والناتجة عن انتقال جزء من قيمة الآلات والمعدات إلى المنتوج النهائي ومنه أقساط الاستهلاك تعالج كسلع وسيطة لذا يجب طرح هذا القدر من الاهتلاك للوصول إلى الناتج الوطني الصافي:

الناتج الوطني الصافي = الناتج الوطني الإجمالي – مخصصات الاهتلاك

وما اهتلك في العملية الإنتاجية يجب على المجتمع تعويضه وهذا للمحافظة على الطاقة الإنتاجية (رأس المال) للمجتمع دون نقصان والتالي يصبح الناتج الوطني الصافي PNN أحسن مجمع نعبر به عن النشاط الاقتصادي للمجتمع. ومن خلال ما ذكر يظهر بأن الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي يكمن في مخصصات الاهتلاك

c- الناتج الوطني الصافي بسعر السوق والناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج PNN(m)[1] ، PNN(f)

إلا مجمع الناتج المتحصل عليه سابقا هو مجمع محمل بمختلف الضرائب غير المباشرة مع الأخذ بعين الاعتبار إعانات الإنتاج التي استفاد منها قطاع الإنتاج فإذا ما حذفت هذه الأخيرة نتحصل على الناتج الوطني الصافي ولكن بتكلفة عناصر الإنتاج.

الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج الوطني الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة (متمثلة على الخصوص في TVA و DTI) + إعانات الإنتاج (المتمثلة خاصة في Sub Imp)

$$PNN(f) = PNN(m) - (TVA + DTI) + Sub_{Imp}$$

فإذا كانت صافي الضرائب ما هي إلا

صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة (TVA+DTI) – إعانات الإنتاج (Sub_{Imp})

يصبح :

الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج الوطن الصافي بسعر السوق – صافي الضرائب غير المباشرة

2. طريقة الدخل الوطني RN

(الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج)

إن المجمع المتوصل إليه سابقا PNN(f) (الناتج الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج) ما هو إلا الدخل الوطني RN لأن تكلفة عناصر الإنتاج ما هي إلا تكلفة ما وظف من يد عاملة وتنظيم والمعبر عنها بالأجور والأرباح وما استخدم من مواد أولية ورأس مال والمتمثل في الريع والفوائد ومجموع هذه المركبات الأربعة ما هي إلا ما تحصل عليه قطاع العائلات كعوائد عوامل الإنتاج والتي تعرف بالدخل الوطني. وبالتالي يمكن قياس النشاط الاقتصادي من خلال تجميع إذا ما تحصل عليه أفراد المجتمع كعوائد عوامل الإنتاج وحيث هذا المجمع يعرف بالدخل الوطني.

وهذا ما يؤكد الفكرة القائلة بأن كل عملية إنتاج إلا وتولد دخلا مساويا له .

ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال تبسيط الأمور بالمثال التالي: فعلى المستوى الجزئي تتحدد قيمة السلعة (السعر) كالتالي :

قيمة السلعة في السوق = قيمة إنتاج السلعة + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

قيمة إنتاج السلعة (بالتكلفة) = التكلفة + الربح

مع العلم أن التكلفة = تكلفة اليد العاملة + تكلفة راس المال + تكلفة المواد الأولية

التكلفة = الأجور + الفوائد + الريع

بالتعويض قيمة إنتاج السلعة بالتكلفة = (الأجر + الفائدة + الريع) + الربح

ومنه مجموع قيم السلع (بالتكلفة)

الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = مج الأجور + مج الفوائد + مج الريع + مج الأرباح

وبما أن الدخل الوطني ما هو إلا مجموع عوائد عوامل الإنتاج (مجموع دخول مختلف عناصر الانتاج)

فإذا كان : الأجور = W ، والأرباح = π أما الفوائد = Ie بينما الريع = Rt

فيصبح الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الأرباح + مجموع الريع + مجموع الفوائد

$$RN = W + \pi + Ie + Rt = PNN(f)$$

---

[1]- حيث(m) الحرف الأول لكلمة marché و (f) الحرف الأول لكلمة Facteurs de production

3. طريقة الإنفاق

بحكم أن الإنتاج وجد لاستهلاكه والدخل وجد لإنفاقه وحتى تكتمل الدائرة (الحلقة) يجب إنفاق هذا الدخل في شراء السلع والخدمات المنتجة في العملية الإنتاجية حيث هذا الإنفاق الكلي يمكن النظر إليه من زاويتين جانب ما عرض من إنتاج وتم بيعه أو جانب ما طلب وتم شراؤه.

ودراسة التوازن في هذه الحالة يكون إما بدراسة توازن العرض والطلب أو دراسة توازن (تعادل) الإنتاج المباع بالإنفاق او ما اشتري والفرق بين الدراستين هو أن الدراسة الأولى هي دراسة متوقعة **EX-ANTE** أي من وجهة نظر توقعية لأنها دراسة لتوازن لم يتحقق بعد فقد يحدث هذا التوازن كما قد لا يحدث أما الدراسة الثانية والتي تعبر عن نظرة **EX-POST**فهي دراسة لأشياء محققة دوما لأن قيمة ما بيع تتطابق دوما مع قيمة ما اشتري.

أما الفرق بين الطلب الكلي والإنفاق لكلي هو أن الطلب الكلي والذي يطلق عليه كينز تسمية الطلب الفعال هو الطلب المرغوب فيه **EX-ANTE** والمقرون أو المصحوب بالقوة الشرائية والذي لم يتحول بعد إلى إنفاق أما الإنفاق الكلي فهو تحقيق لهذه العملية **EX-POST**

ولما يعالج الإنفاق الكلي يقسم إلى مركباته الأساسية حسب القطاعات المختلفة وهي:

- إنفاق قطاع العائلات والمتمثل في شراء السلع والخدمات النهائية ويرمز له بالرمز **(C)**
- إنفاق قطاع الإنتاج والمتمثل في الإنفاق على السلع الاستثمارية ويرمز له بالرمز **(I)**
- إنفاق قطاع الحكومة والمتمثل في شراء السلع الاستهلاكية المخصصة للإدارات العمومية ويرمز له بالرمز **(G)**
- إنفاق قطاع العالم الخارجي على السلع والخدمات النهائية والمنتجة محليا ويرمز لها بالرمز **(X)**

والمجموع المتمثل في ($C + I + G + X$) يطلق عليه جانب الاستخدامات

أما مصدر أو موارد هذه الاستخدامات فهو ما موجود من سلع وخدمات والتي مصدرها إما :

- الإنتاج المحلي والذي يتمثل في **PIB** والذي في النماذج اللاحقة سيرمز له بالرمز **Y**
- سلع مستوردة من الخارج ويرمز لها بالرمز **(M)** وهذا وقت ما يكون الناتج المحلي غير كاف

وعليه فجانب الموارد = $Y + M$

إذن وحتى يحدث التوازن بين الجانبين يجب أن يكون ما يعرض متطابقا مع ما يطلب

لطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y + M = C + I + G + X$$

ومنه

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث **(X-M)** تعرف بصافي التعامل مع العالم الخارجي أو صافي الصادرات

IV. كيفية الانتقال من الدخل الوطني إلى الدخل المتاح:

- يعرف الدخل الوطني بأنه مجموع الخيرات[1] التي ينتجها المجتمع خلال فترة محددة محذوفا منه ما يذهب للتعويض عن رأس المال المستهلك وهذا للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- كما يعرف على أنه التعبير النقدي[2] لمجموع السلع والخدمات الصافية التي ينتجها الاقتصاد الوطني خلال مدة معينة ويكون خاما قبل حذف تعويض رأس المال المستهلك وصافيا بعد حذف التعويض.

والدخل الكلي هو الآخر قد نجده تحت عدة أسماء أو تقسيمات منها على الخصوص:

- الدخل الوطني الصافي والدخل المحلي الصافي
- الدخل المكتسب والدخل الشخصي والدخل المتاح

---

[1]– القاموس الاقتصادي، ص 124

[2]– تعريف François Perroux

1- الدخل الوطني الصافي والدخل المحلي الصافي:

أ- **الدخل الوطني الصافي** يعبر عن إجمالي الدخول (عوائد عوامل الإنتاج) الصافية المتولدة في داخل البلد المدروس والعائد لرعاياه فقط (استثناء دخل الأجانب) وكذلك ما يتحصل عليه أفراد هذا المجتمع في البلدان الأجنبية (على أساس جنسية عناصر الإنتاج)

ب- **الدخل المحلي الصافي:** يعبر عن صافي الدخول المتولدة فقط في داخل البلد المعين سواء لرعاياه أو لغيرهم (أساس جغرافي)

2- الدخل المكتسب والدخل الشخصي والدخل المتاح

أن الدخل الوطني أو ما يعرف بالدخل المكتسب قد تقتطع أو تحتجز منه مبالغ تتمثل بالخصوص في الأرباح غير الموزعة لأن الأرباح لا توزع في سنة تحققها بل توزع على الأقل في السنة المالية اللاحقة أي بعد السنة المالية الجارية وهذا بعد حساب الميزانية الختامية ودفع مختلف الاقتطاعات كالتأمينات ... إضافة إلى ما تدفعه المؤسسات كضرائب على الأرباح نيابة عن المنظمين وما يتبقى يطلق عليه بالدخل الشخصي

إلا أن هذا الدخل الشخص هو الآخر نجده يخضع إلى الضرائب المباشرة

وما يتبقى بعد ذلك يمكن للفرد أن يتصرف فيه بكل حرية إما في شراء السلع والخدمات أو الادخار

ومنه يمكن تعريف الدخل المتاح (التصرفي) بأنه ذلك الدخل الذي باستطاعة صاحبه (قطاع الأفراد) التصرف فيه بكل حرية إما بإنفاقه أو ادخاره. وهو يعبر عما تبقى من الدخل المكتسب بعد اقتطاع (دفع) جميع الضرائب وما اجتجز كأرباح غير موزعة مع إضافة ما قد يستفيد منه الأفراد من إعانات من الحكومة وتحويلات من الخارج

V. ملخص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي

مخطط يلخص كيفية الانتقال من الإنتاج الكلي إلى الدخل المتاح

الإنتاج الكلي

ـ الاستهلاك الوسيط

= مجموع القيم المضافة (القيمة المضافة الكلية)

+ صافي الضرائب غير المباشرة

(+ TVA الرسم على القيمة المضافة
+ DTI الحقوق والرسوم الجمركية
ـ إعانات الاستيراد (مثلا))

= الناتج الداخلي الخام PIB

+ إنتاج وسائل الإنتاج الوطنية المتواجدة بالخارج

ـ إنتاج وسائل الإنتاج الأجنبية العاملة بداخل التراب الوطني

= الناتج الوطني الإجمالي PNB

ـ مخصصات الاهتلاك

= الناتج الوطني الصافي بسعر السوق $PNN_{(m)}$

ـ الضرائب والرسوم غير المباشرة

+ إعانات الاستغلال

= الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج PNN(f)

≡≡ الدخل الوطني

ـ الأرباح غير الموزعة

ـ الضرائب على الأرباح

ـ اقتطاعات الضمان الاجتماعي

+ المدفوعات التحويلية

= الدخل الشخصي

ـ الضرائب المباشرة على الدخل

= الدخل المتاح

أهمية دراسة الدخل الوطني وأثره على النشاط الاقتصادي

من خلال ما ذكر يتبين أن النشاط الاقتصادي يمكن قياسه من خلال قياس الناتج PIB وذلك من خلال السلع التي أنتجت والمتمثلة في مختلف أوجه السلع المنتجة وهي إما استهلاكية أو استثمارية أو موجهة للحكومة أو صافي التعامل مع العالم الخارجي

كما يمكن قياس هذا النشاط الاقتصادي من جانب الإنفاق والمتمثل في الإنفاق الاستهلاكي الإنفاق الاستثماري الإنفاق الحكومي وأخيرا صافي التعامل مع العالم الخارجي

ولكن حتى يحدث التوازن في هذا النشاط الاقتصادي يجب البحث في حلقة الربط بينهما (بين الإنتاج والانفاق) وهو الدخل الوطني إلا أن هذا المجمع جد حساس لأنه مرتبط بسلوك أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم لذا عند دراسة يجب التعرض إلى كيفية توزيع هذا الدخل بين مختلف شرائح المجتمع وليكن التقسيم الذي نأخذ به يتوافق مع عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية (العمال ، المنظمون، أصحاب رؤوس الأموال، الملاك) ومنه يكون هذا الدخل يوزع بين (الأجور، الأرباح، الفوائد، الريع) والسؤال الذي يطرح ماذا يحدث لو تغيرت كيفية توزيعه

مثال : إذا كان دخل الوطني (المجتمع) هو ون. يوزع كالتالي

عناصر الإنتاج	قيمة ونسبة ما يحصل عليه كل عنصر خلال السنة الأولى	
	بالقيمة	النسبة %
العمل	22500	75
التنظيم	3300	11
رأس المال	2400	8
الأرض	1800	6
الدخل الوطني	30000	100

مع العلم أن هذه الفئات الأربعة يمكن تقسيمها إلى فئتين فقط وهما فئة الأجراء وفئة غير الأجراء وهذا الفرق في السلوك الإنفاقي لكل فئة حيث هناك تشابه كبير بين الفئات الثلاث الأخيرة ومنه نتحصل على الجدول التالي

عناصر الإنتاج	قيمة ونسبة ما يحصل عليه كل عنصر خلال السنة الأولى	
	النسبة %	بالقيمة
فئة الأجراء(العمل)	75	22500
فئة غير الأجراء	25	7500
الدخل الوطني	100	30000

فإذا كان السلوك الإنفاقي لكل فئة يعطى كالتالي (دوال الطلب الكلي لكل فئة)

- الفئة الأولى : $C1 = 0.9(Y_{d1}) + 100 = 20350$
- الفئة الثانية : $C2 = 0.4(Y_{d2}) + 50 = 3050$
- ومنه سيصبح الطلب الكلي = $C1 + C2 = 20350 + 3050 = 23400$
-

عناصر الانتاج	قيمة ونسبة ما يحصل عليه كل عنصر خلال السنة الأولى		الانفاق الاستهلاكي
	النسبة %	بالقيمة	
فئة الأجراء(العمل)	75	22500	20350
فئة غير الأجراء	25	7500	3050
الدخل الوطني	100	30000	23400

إذن حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية هو 23400

ولنفرض أن الطاقة الإنتاجية (إنتاج السلع الاستهلاكية) لهذا المجتمع 23000 فقط فستتولد ضغوط تضخمية O < D من شأنها رفع مستوى الأسعار مما يسبب انخفاض القوة الشرائية للأفراد. الأمر الذي سيتولد عنه عدة احتمالات منها:

1- الحالة الأولى : نتيجة ارتفاع الأسعار قد تتولد ضغوط نقابية (للتخفيف عن فئة العمال) مما قد يؤدي إلى تيغر كيفية توزيع الدخل حتى تستفيد منه الفئة منه فئة العمال وليكن بـ 80 % من الدخل الوطني الذي بقي ثابتا (الوحدات الحقيقية) فتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي يكون كالتالي:

عناصر الإنتاج	قيمة ونسبة ما يحصل عليه كل عنصر خلال السنة الثانية		الانفاق الاستهلاكي
	النسبة %	بالقيمة	
فئة الأجراء(العمل)	80	24000	21700
فئة غير الأجراء	20	6000	2450
الدخل الوطني	100	30000	24150

إذن بالرغم من أن العرض الحقيقي بقي ثابتا إلا أن حجم الطلب على السلع الاستهلاكية قد ارتفع من 23400 إلى 24150 ومنه ستزيد الفجوة التضخمية بـ 150 فسترتفع الأسعار أكثر فأكثر. الأمر الذي يكون دائما في غير صالح الطبقة التي نادت بهذا الإجراء.

2- الحالة الثانية: أما إذا استفادت منه الطبقة الثانية (بنسبة 5%) فسيحث العكس

عناصر الإنتاج	قيمة ونسبة ما يحصل عليه كل عنصر خلال السنة الثانية		الإنفاق الاستهلاكي
	النسبة %	بالقيمة	
فئة الأجراء(العمل)	70	21000	19000
فئة غير الأجراء	30	9000	3650
الدخل الوطني	100	30000	22650

النتيجة هو انخفاض الطلب الاستهلاكي رغم ثبات الدخل الوطني حيث سيصبح حجم الإنتاج كافيا بل قد تحدث فجوة انكماشية (العرض أكبر من الطلب) لذا دائما عند دراسة الدخل الوطني تطرح إشكالية كيفية توزيع هذا الدخل بين فئات المجتمع

VI. بعض مشاكل قياس النشاط الاقتصادي

لقد تعترض قياس النشاط الاقتصادي عدة صعوبات يمكن ذكر البعض منها وفق التبويب التالي:

1- عقبات (صعوبات) خاصة بالقياس

أ- التصريح ببيانات مشوهة بقصد أومن دون قصد:

هناك بعض الجهات تسعى دائما إما إلى تضخيم الأرقام (المنتجين وأرقام الاستثمارات) أو التقليل منها (الأفراد والدخل المكتسب) لتحقيق أغراض شخصية (بغرض الإعفاء الضريبي أو الغش الضريبي أو الاستفادة من الإعانات)

كما قد يحدث أن تعطي بعض الجهات أرقاما ارتجالية (تقريبية) نظرا لعدم استعمال تقنيات ووسائل التقدير)

ب- استبعاد بعد النشاطات لعدم المقدرة على تقييمها:

هناك بعض الأنشطة ولعدم إمكانية تقدير حجمها تستبعد من حساب PIB مثل :

- خدمات ربات البيوت الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB بالرغم من أن نشاطها يفوق نشاط سيدات التنظيف الذي يدخل في حساب PIB.
- الإنتاج المخصص للاستهلاك العائلي

ج- إدراج بيانات بعض النشاطات رغم عدم وجود بيانات خاصة بها :

إلا أنه وكنقيض للفقرة السابقة قد تضاف نشاطات بعض القطاعات بالرغم من عدم وجود بيانات خاصة بها مثل:

- النفقات الحربية
- الاستهلاك الذاتي بالنسبة للمزارعين
- قيمة المساكن التي يسكنها أصحابها

حيث هذه البيانات تحسب على أساس التقدير

د- استبعاد كل النشاطات الاقتصادية غير القانونية

إن هناك نشاطات تستبعد قيمتها (بالرغم من تفاوت درجة انتشارها) سواء توفرت البيانات أملم تتوفر مثل تجارة المخدرات . . النشاط الاقتصادي الموازي . . .

2- عقبات خاصة بالتخصيص

ذكر سابقا أنه لكل قطاع وظائف خاصة يقوم بها كما أن كل وظيفة إلا وترتبط بقطاع معين وهذا التقسيم والربط بين الوظائف والقطاعات قد تظهر عنه بعض الصعوبات منها

- بناء المباني السكنية يعتبر استثمارا وبما أن الاستثمار يعتبر نشاط قطاع الإنتاج لا غير فكل ما سيبنى كمباني سكنية سيربط بقطاع الإنتاج بالرغم من أن أغلب المساكن قد بنيت من طرف قطاع العائلات
- صافي التغير في المخزون يعتبر كذلك استثمارا لأنه يؤدي إلى تغير الأصول المتداولة من ميزانية المؤسسات وهذا إذا تعلق الأمر بالمواد الأولية (حيث يعد استثمارا في الأصول المتداولة) ونفس الملاحظة بالنسبة لمستلزمات الإنتاج المتبقية في نهاية السنة. فهذه البنود إذا ما تغيرت تأثر رصيد المجودات مع العلم أن هذا البند يدخل ضمن بند الاستثمار.

وكما قد يدرج في حكم هذا البند كذلك السلع المنتجة بالمؤسسة سواء التامة الصنع أو النصف مصنعة والتي لم تبع خلال الفترة رغم كون الجزء الأكبر منها سلع استهلاكية أو ستكون كذلك . والسبب في اتخاذ هذه الإجراء في التقييم هو اعتبار وكأن المؤسسة قد اشترت هذه السلع التي لم تبع وبالتالي ستعامل نفس معاملة المواد الأولية المتبقية. ويبرر هذا الإجراء كون زيادة المخزون من المواد الأولية أو النصف المصنعة أو حتى التامة الصنع إجراء وكأنه مقصود كالتحضير لإغراق السوق بمنتوج معين أو التحضير للإنتاج المستقبلي.

1- عقبات خاصة بالتجميع

- قد تقم بعض القطاعات بنشاطات معينة وتنسب إلى قطاعات أخرى مثل استثمار قطاع الحكومة الذي يدرج في مجمع الاستثمار الذي يعتبر نشاطا خاصا بقطاع الإنتاج كما سبقت الإشارة إليه
-

2- عقبات خاصة بصعوبة تقدير الأنشطة غير الرسمية

نتيجة وجود نشاطات غير مصرح بها رغم شرعيتها وقانونيتها أو التقليل منها حيث نجد منها

- صعوبة تقدير نشاطات السوق الموازية (السوق السوداء) حيث قدرت نسبة نشاط هذه السوق في بعض الدول المتقدمة بـــ 30 % من إجمالي النشاط الاقتصادي داخل المجتمع أما في الدول المتخلفة فالظاهرة متفشية بكثرة بسبب بنية الاقتصاد الوطني التي تسمح بذلك أو تدفع لذلك أو بغرض التهرب والغش الضريبي.

V- استبعاد أثر تقلبات الأسعار (الخداع النقدي)

1- مؤشرات الأسعار (الأرقام القياسية للأسعار)

X المؤشر هو رقم أو سلسلة من الأرقام تبين لنا التغيرات التي طرأت (حدثت) على مجمع ما كالدخل الوطني – الإنتاج الوطني . . . على مدار فترة معينة. وتستخدم هذه المؤشرات لمعرفة اتجاهات الأسعار في اقتصاد المجتمع المدروس. كما أن هذه المؤشرات تساعد على قياس التغيرات الحقيقية بإبعاد أثر التشوهات السعرية أو ما يعرف بالخداع النقدي. حيث تستخدم هذه الأرقام القياسية في تحويل القيمة النقدية (الاسمية) إلى قيمة حقيقية أو العكس.

حيث الناتج الحقيقي = الناتج الاسمي / مستوى الأسعار (المستوى العام للأسعار)

الناتج الاسمي = الناتج الحقيقي * المستوى العام للأسعار

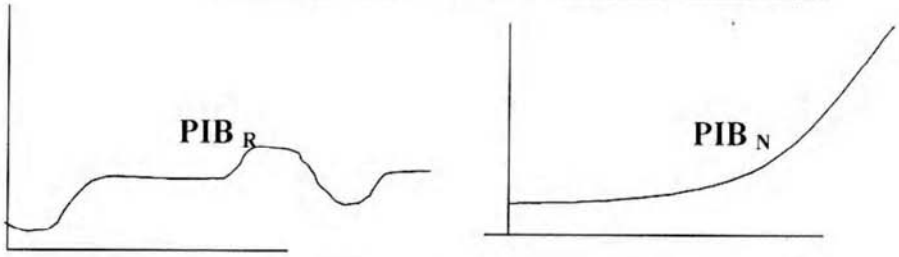

فعند دراسة نمو أي ظاهرة وليكن PIB مثلا من فترة إلى أخرى يجب الانتباه إلى أن التغير في قيمتها بالزيادة أو بالنقصان (أو حتى الثبات) قد يكون أساسه حقيقي بمعنى زيادة أو نقصان في الوحدات الحقيقية كما قد يكون أساسه نقدي محض متمثل في ارتفاع الأسعار دون الكميات أو قد يكون الاثنين معا أو العكس ارتفاع في القيمة مع انخفاض في الوحدات الحقيقية.

وبحكم أن النظرية الاقتصادية تركز على دراسة الظواهر الحقيقية فيجب استبعاد تلك التقلبات الناتجة عن التغير في الأسعار للوصول إلى قياس التغير الحقيقي حيث من دون ذلك يستحيل إجراء مقارنة لوجود ما يعرف بالخداع النقدي.

فمثلا مقارنة قيمة إنتاج (القمح) لسنة 2000 بقيمة إنتاج سنة 1980.

السنوات	1980	2000
إنتاج القمح	200 ون	400 ون

فمن النظرة الأولى يظهر وكأن إنتاج هذه المادة قد ارتفع بـ 100 %

$$\Delta Y=\frac{(Y_2-Y_1)*100}{Y_1}=\frac{400-200}{200}*100=100\%$$

و السؤال المطروح هو هل هذه الزيادة حقيقية (بالوحدات الحقيقية) أم زيادة اسمية (ارتفاع في الأسعار فقط) أم كلاهما معا.

وهناك عدة حالات :

أ- حالة ثبات الأسعار (أسعار المنتوج) خلال الفترة فستكون هذه الزيادة زيادة حقيقية وتقدر بـ 100 %حيث المستوى العام للأسعار P=1

قيمة الإنتاج = الحجم الحقيقي * الأسعار (المستوى العام للأسعار)

400 = 1 /400 = P / 400 =Q <= P * Q = 400

$$\Delta Y=\frac{(Y_2-Y_1)*100}{Y_1}=\frac{400-200}{200}*100=100\%$$

ب-حالة ارتفاع الأسعار بالضعف (P=2) أي أن الزيادة التي وقعت هي زيادة اسمية فقط (خداع نقدي) بينما الحجم الحقيقي للإنتاج بقي ثابتا.

200 = 2 / 400 = Q <= P * Q = 400

$$\Delta Y=\frac{(Y_2-Y_1)*100}{Y_1}=\frac{200-200}{200}*100=0\%$$

ج- أن الأسعار ارتفعت و لم تصل مستوى تغير الإنتاج (الضعف) ولتكن الأسعار قد ارتفعت P=1.25

400 = Q2 * P2

400 = 1.25 * Q2 => Q2 = 320

$$\Delta Y=\frac{(Y_2-Y_1)*100}{Y_1}=\frac{320-200}{200}*100=60\%$$

وهذا معناه أنه قد حدثت زيادة حقيقية قدرت بـــ 120 وحدة والباقي 80 كان نتيجة تغير الأسعار

د- أن الأسعار ارتفعت و تعدت مستوى تغير الإنتاج (أكثر من الضعف) وليكن المستوى العام الأسعار قد أصبح P=2.5

400 = Q2 * P2 => = Q2 * 2.5 => Q2 = 400/2.5 = 160

$$\Delta Y=\frac{(Y_2-Y_1)*100}{Y_1}=\frac{160-200}{200}*100=-20\%$$

إن الإنتاج الحقيقي لسنة 2000 قد انخفض بنسبة 20 % مقارنة بسنة الأساس 1980 (انكماش اقتصادي) وهذا رغم نمو الناتج بالقيمة الاسمية (النقدية).

حتى يتسنى لنا معرفة النمو الحقيقي للمجمعات الاقتصادية يجب استبعاد أثر هذه التشوهات السعرية (الخداع النقدي) ويكون ذلك عن طريق الأرقام القياسية أو مؤشر (مؤشرات) الأسعار

3- أنواع وطرق قياس مؤشرات الأسعار

	$P_I=\frac{\sum_{i=1}^{n}P_1}{\sum_{i=1}^{n}P_0}*100$	$P_I=\overline{P_R}=\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\frac{P_1}{P_0}*100$	$P_R=\frac{P_1}{P_0}*100$	سنة المقارنة		سنة الأساس		السلع
				الأسعار P_n	الكميات Q_n	الأسعار P_0	الكميات Q_0	
	770/445	950/4	120	210	90	175	100	A
			150	180	120	120	90	B
	=173 %	=237.5 %	600	300	50	50	30	C
			80	80	40	100	20	D
			950	770		445		

هناك طريقتين لاستخراج مؤشرات الأسعار:

أ- طريقة الأسعار النسبية :

وهو أبسط الأساليب ويطلق عليه كذلك مؤشر الأسعار البسيط. ويحسب كالتالي:

أ-1 الرقم القياسي البسيط= (سعر السلعة فى سنة الأساس P_0)/(سعر السلعة في سنة المقارنة P_n)

$$P_R=\frac{P_n}{P_0}*100$$

لا أن عيب هذ ه الطريقة هنّ لا تعطينا رقما قياسيا كليابل تعطينا أرقام خاصبكل سلعة على حدة كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الكميات

وحتى نتحصل على مؤشر قد يستعمل المتوسط الحسابي لهذه النسب

أ-2 طريقة متوسط الأسعار النسبية البسيطة

$$P_I=\overline{P_R}=\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\frac{P_1}{P_0}*100$$

ب-طريقة الأرقام القياسية للأسعار:

وهي بدورها تتضمن عدة طرق

ب-1 الطريقة التجميعية البسيطة

= مجموع أسعار سنة المقارنة / مجموع أسعار سنة الأساس

$$P_1=\frac{\sum_{i=1}^{n}P_1}{\sum_{i=1}^{n}P_0}*100$$

ومن عيوب هذه الطريقة

- أنها لا تأخذ الأهمية النسبية لمختلف السلع المعتبرة ضمن الرقم القياسي
- أنها لا تأخذ هذه الطريقة اختلاف السعر الناشئ عن اختلاف المقاييس والأوزان

ب-2 الطريقة التجميعية المرجحة

ب-2-1 الرقم القياسي بطريقة لاسبير (طريقة كميات سنة الأساس)

الرقم القياسي بترجيح كميات سنة الأساس=مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة/ مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس

$$P_L=\frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}*100$$

ب-2-2 الرقم القياسي بطريقة باش (طريقة كميات سنة المقارنة)

الرقم القياسي بترجيح كميات سنة المقارنة=مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة/ مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس

$$P_P=\frac{\sum p_n q_n}{\sum p_0 q_n}*100$$

ب-2-2 الرقم القياسي بطريقة فيشر (الرقم القياسي الأمثل)

وهو الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطرقة لاسبير وبطريقة باش وهي كما يلي

$$P_F=\sqrt{P_{(L)}.P_{(P)}}.100$$

$$P_P=\sqrt{\frac{\sum p_n q_n}{\sum p_0 q_n}.\frac{\sum p_n q_0}{\sum p_0 q_0}}.100$$